اعتبره نقلة نوعية لحماية الطفل

د. العيبان: الهيئة شريك أساسي في خط مساندة الطفل وتضع كافة إمكاناتها لمساندتة

وصف رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان انطلاق «خط مساندة الطفل» بشكل رسمي بالمملكة بأنها نقلة نوعية لحماية الطفل من الإيذاء ورعايته والحرص على حقوقه وحمايته والعناية به والتوعية بأهمية نبذ العنف.

جاء ذلك في تصريح صحفي لمعاليه على هامش حضوره حفل افتتاح فعاليات المؤتمر الإقليمي لخط مساندة الطفل بالمملكة وتدشين خط مساندة الطفل ١١٦١١١ الذي ينظمه برنامج الأمان الأسري الوطني بمقر جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية بالرياض.

ونوه معاليه برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني ورئيس المجلس الإشرافي لخط مساندة الطفل للمؤتمر واهتمامها المباشر بهذا الخط لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف وانتهاك حقوقه.

وأشاد د.العيبان بالخطوات الكبيرة والمتسارعة التي قطعتها الشئون الصحية بوزارة الحرس الوطني نحو ترسيخ مفهوم حقوق الطفل وضمان رعايته الصحية والاجتماعية عبر برنامج متخصص، منوهاً بتوجيهات وزير الحرس الوطني صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالله، ومتابعة المدير العام التنفيذي للشئون الصحية الدكتور بندر القناوي، في إقامة الدورات والمؤتمرات والاطلاع على الخبرات الدولية الخاصة بحماية الطفل من العنف.

وحول دور هيئة حقوق الإنسان في دعم خط مساندة الطفل أكد العيبان أن «الهيئة» شريك أساسي في الخط، وقال: «تضع هيئة حقوق الإنسان كافة إمكاناتها لمساندة هذا الخط وجهود العاملين فيه وعلى رأسهم صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني ورئيس المجلس الإشرافي لخط مساندة الطفل وفريق العمل بالبرنامج، ونتطلع لمزيد من الجهود وعلى استعداد لبذل الإمكانات في سبيل التوعية والحماية وكل أشكال المساندة».

وشدد د.العيبان على أن أي حالة تسجل لعنف ضد طفل واحد فهي منبوذة في مجتمعنا ونأمل أن تجتث من المجتمع بتضافر الجهود لحماية أطفالنا في أرجاء الوطن والعالم أجمع.

وأكد معاليه أن أي حالة عنف لأي طفل تشكل قلقاً لدى الهيئة وكافة الجهات وأن الهيئة تنظر لكل حالة بأهمية قصوى، وأضاف بهذا الصدد: إن تنامي العنف ضد الأطفال يجعلنا أمام حاجة ماسة لدراسات محلية موثقة تدرس هذا الموضوع وتقيمه بما في ذلك حالات العنف في المدارس حتى نعلم بشكل دقيق حجم وجود هذه الانتهاكات ضد الأطفال وهل يشكل ظاهرة أم لا، وأعتقد على جميع الجهات المنوط بها حماية الطفل ورعايته أن تعمل على وضع الدراسات والمسوحات الميدانية من خلال المدارس والمسوحات العشوائية في الأسر والمجتمع للتأكد مما إذا كانت ظاهرة العنف ضد الأطفال أصبحت ظاهرة.

نظمه فرع الهيئة بمنطقة عسير

ملتقى «العنف الأسري.. الواقع والمأمول» يوصي باستراتيجية وطنية لمكافحة الظاهرة

أوصى المشاركون في جلسات ملتقى «العنف الأسري.. الواقع والمأمول» الذي نظمه فرع الهيئة بمنطقة عسير في فندق قصر أبها بمشاركة أكثر من ١٢ جهة حكومية وخاصة؛ بضرورة وجود استراتيجية وطنية لمكافحة العنف الأسري، وأهمية تضمين المناهج التعليمية دروساً تشرح العنف الأسري وأضراره وآثاره المترتبة على الفرد والمجتمع.

ودعا المشاركون في توصياتهم إلى أهمية توحيد آلية التعامل مع حالات العنف الأسري في كل مناطق المملكة، وذلك لما لوحظ من وجود تباين في الآلية المطبقة من منطقة لأخرى، والاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة في التوعية والتثقيف حول قضايا العنف الأسري، إضافة إلى حث الأئمة والخطباء على ضرورة إبراز مشكلة العنف الأسري، واتخاذ التدابير الوقائية والاحترازية للحد من العنف الأسري والتوسع في افتتاح مستشفيات الأمل ودور الرعاية الاجتماعية.

وأكد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير أهمية تنظيم الملتقيات وعقد المؤتمرات التي تناقش العنف الأسري؛ لكونها تعالج مشكلة مجتمعية خطيرة، من خلال بحث مسبباته، وإبراز مخاطره، والحد من انتشاره في المجتمعات، بوضع الحلول الجذرية اللازمة لمعالجته.

وقال سمو الأمير فيصل بن خالد في تصريح صحفي: «أصبحنا نسمع كثيراً عن قضايا العنف الأسري في الأعوام القليلة الماضية، وأتمنى أن لا تتطور في قادم الأيام لتصبح ظاهرة، وأن نتكتل لإبراز مخاطر هذه القضية»، داعياً أولياء الأمور من الآباء والأمهات إلى التسامح والتمسك بتعاليم الدين الإسلامي والمعاملة الحسنة مع الأبناء والرفق بالأطفال، لمحاربة هذه الظاهرة.

وأشار سمو أمير منطقة عسير إلى ما يطرح في وسائل الإعلام المتعددة من قضايا أسرية بعضها لا يعكس الواقع الاجتماعي والديني، موجهاً سموّه بعض الصحفيين الذين يثيرون بعض القضايا لغرض السبق بها وهو ما سلباً على معالجتها؛ بالرجوع إلى المصادر الموثوقة وتقصّي المعلومات الصحيحة، حيث إن الإعلام له دور كبير في إصلاح الأخطاء، وهو رافد مهم من روافد التنمية.

وتمنى سمو الأمير بأن تكون توصيات الملتقى حلاً لكثير من المشكلات التي تعترض مسار الحياة المطمئنة للأسر الآمنة، وأن تطبق على أرض الواقع.

ومن جانبه أكد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان أن الملتقى يهدف إلى تشخيص واقع العنف الأسري، ومحاولة إيجاد حلول قابلة للتنفيذ، وتعزيز سبل التواصل بين الأجهزة الحكومية المعنية لاكتشاف حالات العنف ومعالجتها في إطار العادات والتقاليد لضبط اللحمة الأسرية، ومعالجتها معالجة إسلامية وشرعية ومجتمعية بما يسهم في الحفاظ على تماسك الأسرة.

وأشاد الدكتور العيبان بالدور الإعلامي في معالجة القضايا بكل أشكالها وخاصة قضايا العنف الأسري لكونه عنصراً أساسياً ومهماً وجزءاً لا يتجزأ من المعالجة.

وأبان العيبان أن العنف الأسري يعدّ من أخطر أنواع العنف، وقد حظي هذا النوع بالاهتمام والدراسة؛ لكون الأسرة هي ركيزة المجتمع وأساس بنائه ونجاحه، وعادة ما يكون ضحايا العنف هم الأفراد الأضعف في الأسرة ممن لا يستطيعون أن يصدوا عن أنفسهم الأذى وخاصة المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين، وتعود أسباب ذلك إلى عوامل متعددة ومرتبطة بكيان الأسرة تكويناً وحجماً وظروفاً اجتماعية وتعليمية وغيرها، وإلى عوامل مجتمعية خارجة عن نطاق الأسرة.

مؤكداً أن قضية العنف الأسري حازت على اهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - التي يوليها جل اهتمامه، فقد وجه - أيده الله - بدراسة المشكلة بأبعادها المختلفة، حيث سُنَّ كثير من الأنظمة والسياسات لمعالجتها وكان آخرها الأنظمة العدلية، وأنشئت المؤسسات والهيئات الحكومية ودعمت الجمعيات الأهلية وصولاً إلى إصدار نظام الحماية من الإيذاء بوصفه نقلة نوعية تهدف إلى مكافحة العنف الأسري وتجريم ممارسي هذه الجرائم الشاذة.

وعدّ العيبان إقامة مثل هذا الملتقى نتيجة لما رصدته الهيئة من حالات عنف متزايدة ونشر الوعي داخل الأسرة في التعامل مع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة في تطبيق الأنظمة، معبراً عن تفاؤله بالخروج من هذا الملتقى بتوصيات محددة تسهم في علاج هذه القضية، ومؤكداً على أهمية مشاركة وسائل الإعلام المختلفة لنشر الوعي والثقافة بمخاطر العنف الأسري في المجتمع، بالإضافة إلى إسهام المعلمين والمعلمات في المدارس لنشر المفاهيم التربوية القيمة من رحمة وتسامح وعدل ومحافظة على حقوق الإنسان.

وكان معالي رئيس الهيئة قد رأس اللجنة الختامية للملتقى وبمشاركة الدكتور محمد بن عيسى وكيل إمارة عسير المساعد، والدكتور صالح أبو عراد رئيس اللجنة العلمية للملتقى، والدكتور هادي بن علي اليامي المشرف على فرع الهيئة بمنطقة عسير.